



المسترجعة في صلب الأهداف الأساسية للمملكة بواسطة وجدية
صدارة الجهوية المتقدمة للأقاليم الجنوبية

نص الخطاب السامي

الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة

مكتوبا وصوتا وصورة

٠٠١=HTDIW hself]

"٠=detaler;pma&eofqbx/fws/moc.noitomyliad.www//:ptth[٠٨=THGIEH

[hself/]hself-evawkcohs-x/noitacilppa"=epyt

وتصريحات قادة عدد من الأحزاب

السياسية.

د. محمد لمرايط: "أول اجتماع للجنة الاستشارية للجهوية

تحليل وإبراز:

مضامين الخطاب السامي ومنهجية العمل.

تمديد الأجل المحدد لإنهاء أشغال اللجنة

الاستشارية للجهوية.

"٠=detaler&eofqbx/fws/moc.noitomyliad.www//:ptth[٠٥٣=THGIEH ٠٠٤=

[hself/]hself-evawkcohs-x/noitacilppa"=epyt

٠٠٤=HTDIW hself]

[hself/]&١=sf&RF_rf=lh&٠cW٢٥taxu\r/v/moc.ebutuoy.www//:ptth[٠٥٣=

أكد صاحب الجلالة الملك

محمد السادس في خطابه السامي أن جعل الأقاليم الجنوبية المسترجعة في صدارة الجهوية المتقدمة يظل في

صلى أهداف الأساسية لجلالته.

وقال جلالة الملك في خطاب وجهه مساء اليوم إلى الأمة " ويظل في صلب

أهدافنا الأساسية، جعل أقاليمنا الجنوبية المسترجعة في صدارة الجهود المتقدمة . فالمغرب لا يمكن أن يبقى مكتوف اليدين، أمام عرقلة خصوص وحدتنا الترابية، للمسار الأممي لإيجاد حل سياسي وتوافقي، للنزاع المفتعل حولها، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي، الخاصة بالصحراء المغربية".

وأضاف صاحب الجلالة "

وإذ نؤكد أن هذه المبادرة، ذات المصداقية الأممية، تظل مطروحة للتفاوض الجاد، لبلوغ التسوية الواقعية والنهائية، فإننا سنمضي قدما في تجسيد عزمنا القوي، على تمكين أبناء وسكان صحرائنا المغربية الأوفياء، من التدبير الواسع لشؤونهم المحلية، وذلك ضمن جهود متقدمة، سنتولى تفعيلها، بإرادة سيادية وطنية".

ودعا جلالة الملك الجميع إلى " التحلي بالتعبئة القوية، واستشعار الرهانات الاستراتيجية

للورث المصيري للجهود الموسعة، الذي نعتبره محكا لإنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى، التي

نقودها".

كما أكد جلالته أن تنصيب اللجنة الاستشارية للجهود يشكل لحظة قوية وانطلاقة لورث هيكلي

كبير، " نريده تحولا نوعيا في أنماط الحكامة الترابية، كما نتوخى أن يكون انبثاقا لدينامية جديدة

للإصلاح المؤسسي العميق".

وأوضح صاحب الجلالة في خطاب وجهه إلى الأمة مساء اليوم الأحد أن الجهود

الموسعة المنشودة ليست مجرد إجراء تقني أو إداري بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هيكل الدولة والنهوض

بالتنمية المندمجة وذلك مع خلال إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته.

وقال جلالة الملك لقد

"ارتأينا إحداث لجنة استشارية خاصة بهذا الشأن ; أسندنا رئاستها للأستاذ عمر عزيزان، لما عهدناه فيه،

مع كفاءة وحنئة وتجرد، والتزام بروح المسؤولية العالية. واعتبارا للأبعاد المتعددة للجهوية، فقد

راعينا في أعضاء هذه اللجنة، خبرتهم الوطنية على المصلحة العامة وتنوع مشاربهم وتكامل اختصاصاتهم

وخبرتهم الواسعة بالشأن العام وبالخصوصيات المحلية لبلدهم.

ودعا جلالة الملك هذه اللجنة إلى الإصغاء

والتشاور مع الهيئات والفعاليات المعنية والمؤهلة وإعداد تصور عام لنموذج وطني لجهوية متقدمة تشمل كل

جهات المملكة ; "على أن ترفعه لسامي نظرنا في نهاية شهر يونيو القادم".

كما حث جلالته اللجنة على

الاجتهاد في إيجاد نموذج مغربي- مغربي للجهوية، نابج مع خصوصيات المغرب ، وفي صدارتها انفراد الملكية

المغربية بكونها مع أعرق الملكيات في العالم ، بحيث ظلت، على مر العصور، ضامنة لوحدة الأمة ومجسدة

للتلاحم بكافة فئات الشعب والوقوف الميداني على أحواله في كل المناطق.

وأضاف صاحب الجلالة أن المغرب

يتميز أيضا برصيده التاريخي الأصيل وتطوره العصري المشهود في انتعاج الامة كزية الواسعة، "لذا، يجدر

باللجنة العمل على إبداع منظومة وطنية متميزة للجهوية ; بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي أو الاستنساخ

الشكلي للتجارب الأجنبية. نحائنا المثلى التأسيس لنموذج رائد في الجهوية بالنسبة للدول النامية،

وترسيخ المكانة الخاصة لبلادنا، كمرجع يحتذى، في اتخاذ مواقف وطنية مقدامة وإيجاد أجوبة مغربية خلاقة

للقضايا المغربية الكبرى".

وعلى هذا الأساس، يؤكد جلالته الملك ، فإن بلورة هذا التصور يتعيه أن تقوم

على مرتكزات أربعة أولها "التشبيث بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، التي نحدها لها ضمانون وعلى صيانتها مؤتمنون. فالجهوية الموسعة، يجب أن تكون تأكيدا ديمقراطيا للتميز المغربي، الغني بتنوع روافده الثقافية والمجالية المنصهرة في هوية وطنية موحدة".

وأضاف جلالة الملك أن المرتكز

الثاني يتمثل في الالتزام بالتضامن. إذ لا ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات، يبه المركز والجهات لأن التنمية الجهوية له تكون متكافئة وذات طابع وطني إلا إذا قامت على تلامس استثمار كل جهة لمؤهلاتها، على الوجه الأمثل، مع إيجاد آليات ناجعة للتضامن، المجلس للتكامل والتلاحم بين المناطق، في مغرب موحد.

ويتعلق المرتكز الثالث باعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات،

وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات، في حين يهيم المرتكز الرابع انتهاز الانتماء الواسع، الذي له تستقيم الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكمة تربية ناجعة قائمة على التناسق والتفاعل.

وقال جلالة الملك "إننا نتوخى من هذا الورش المؤسس بلوغ أهداف

جوهرية وفي مقدمتها إيجاد جهات قائمة الذات، وقابلة للاستمرار، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية، لمنظومة جهوية جديدة"، على أن يأتي في المقام الثاني، انبثاق مجالس ديمقراطية، لها من الصلاحيات والموارد، ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية المندمجة، " فجهات مغرب الحكامة الترابية الجيدة، لا نريدها جهازا صوريا أو بيروقراطيا ; وإنما مجالس تمثيلية للنخب المؤهلة، لحسن تدبير شؤون مناطقها".

وفي هذا السياق حث صاحب الجلالة اللجنة الاستشارية للجهوية على الانكباب الجاد على الإشكالات

الحقيقية المطروحة، في تضافر الجهود، والاجتهاد الخلاق، لتقديم مقترحات عملية وقابلة للتطبيق، على أن

"يظل طموحنا الوطني، الارتقاء مع جهودية ناشئة إلى جهودية متقدمة ذات جوهر ديمقراطي وتنموي"، داعياً

جلالته الحكومة وكافة السلطات إلى التعاون مع اللجنة ومدها بالوسائل اللازمة للقيام

بمهامها..

نص الخطاب السامي

" الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله

وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

نتولى اليوم، تنصيب اللجنة الاستشارية للجهودية. وهي لحظة قوية،

نعتبرها انطلاقة لورش هيكلي كبير، نريده تحولا نوعيا في أنماط الحكامة الترابية. كما نتوخى أن يكون

انبثاقا لدينامية جديدة، للإصلاح المؤسسي العميق.

ومع هذا المنظور، فإن الجهودية الموسعة المنشودة،

ليست مجرد إجراء تقني أو إداري، بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، والنهوض بالتنمية

المندمجة.

لذا، قررنا إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته. وقد ارتأينا إحداث لجنة استشارية خاصة

بهذا الشأن؛ أسندنا رئاستها للأستاذ عمر عزيما، لما عهدناه فيه، مع كفاءة وحنكة وتجرد، والتزام بروح

المسؤولية العالية.

واعتبارا للأبعاد المتعددة للجهودية، فقد راعينا في أعضاء هذه اللجنة، خبرتهم

الوطنية على المصلحة العامة، وتنوع مشاربهم، وتكامل اختصاصاتهم، وخبرتهم الواسعة بالشأن العام،

وبالخصوصيات المحلية لبلدهم.

وطبقا لما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات

الكبرى، ندعو اللجنة إلى الإصغاء، والتشاور مع الهيئات والفعاليات المعنية والمؤهلة.

وإننا ننتظر من

هذه اللجنة، إعداد تصور عام، لنموذج وطني لجهوية متقدمة، تشمل كل جهات المملكة; على أن ترفعه لسامي

نظرنا في نهاية شهر يونيو القادم.

وكما سبق أن أكدنا على ذلك، فإننا ندعو اللجنة إلى الاجتهاد في

إيجاد نموذج مغربي - مغربي للجهوية، نابج من خصوصيات بلدنا. وفي صدارتها انفراد الملكية المغربية

بكونها من أعرق الملكيات في العالم. فقد ظلت، على مر العصور، ضامنة لوحدة الأمة، ومجسدة للتلاحم بكافة

فئات الشعب، والوقوف الميداني على أحواله، في كل المناطق.

كما أن المغرب يتميز برصيده التاريخي

الأصيل، وتطوره العمري المشهود، في انتهاج اللامركزية الواسعة. لذا، يجدر باللجنة العمل على إبداع

منظومة وطنية متميزة للجهوية; بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي، أو الاستنساخ الشكلي للتجارب

الأجنبية.

غايتنا المثلى التأسيس لنموذج رائد في الجهوية بالنسبة للدول النامية، وترسيخ المكانة

الخاصة لبلادنا، كمرجع يحتذى، في اتخاذ مواقف وطنية مقدامة، وإيجاد أجوبة مغربية خلاقية، للقضايا

المغربية الكبرى.

وعلى هذا الأساس، فإن بلورة هذا التصور، يتعيه أن تقوم على مبادئ أربعة

:

" أول : التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، التي نحب لها ضامنون،

وعلى صيانتها مؤتمنون. فالجهوية الموسعة، يجب أن تكون تأكيداً ديمقراطياً للتميز المغربي، الغني بتنوع روافده الثقافية والمجالية، المنصهرة في هوية وطنية موحدة.

" ثانياً : الالتزام بالتضامن. إذ لا

ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات، يبه المركز والجهات. فالتنمية الجهوية له تكون متكافئة وذات طابع وطني، إلا إذا قامت على تلامس استثمار كل جهة لمؤهلاتها، على الوجه الأمثل، مع إيجاد آليات ناجعة للتضامن، المجدد للتكامل والتلاحم بين المناطق، في مغرب موحد.

" ثالثاً :

اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها، بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات.

" رابعاً : انتهاج اللامركزية الواسعة، الذي له تستقيم

الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكمة تداوية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.

حضرات السيدات

والسادة،

إننا نتوخى من هذا الورش المؤسس بلوغ أهداف جوهرية. وفي مقدمتها إيجاد جهات قائمة الذات،

وقابلة للاستمرار، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية، لمنظومة جهوية جديدة.

ويأتي في المقام

الثاني، انبثاق مجالس ديمقراطية، لها من الصلاحيات والموارد، ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية

المندمجة. فجهات مغرب الحكامة التداوية الجيدة، لا نريدها جهازاً صورياً أو بيروقراطياً؛ وإنما مجالس

تمثيلية للنخب المؤهلة، لحسن تدبير شؤون مناطقها.

ويظل في صلب أهدافنا الأساسية، جعل أقاليمنا

الجنوبية المسترجعة في صدارة الجهود المتقدمة. فالمغرب لا يمكنه أن يبقى مكتوف اليدين، أمام عرقلة

خصوص وحدتنا الترابية، للمسار الأممي لإيجاد حل سياسي وتوافقي، للنزاع المفتعل حولها، على أساس

مبادرتنا للحكم الذاتي، الخاصة بالصحراء المغربية.

وإذ نؤكد أن هذه المبادرة، ذات المصادقية الأهمية،

تظل مطروحة للتفاوض الجاد، لبلوغ التسوية الواقعية والنهائية، فإننا سنمنضي قدما في تجسيد عزمنا القوي،

على تمليك أبناء وسكان صحرائنا المغربية الأوفياء، من التمييز الواسع لشؤونهم المحلية. وذلك ضمنه جهودية

متقدمة، سنتولى تفعيلها، بإرادة سيادية وطنية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ننتظر من الجميع

التحلي بالتعبئة القوية، واستشعار الرهانات الاستراتيجية للورث المصيري للجهود الموسعة، الذي نعتبره

محكما لإنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى، التي نفوقها.

ومن هنا نحث اللجنة على الانقباب الجاد على

الإشكالات الحقيقية المطروحة، في تضافر الجهود، والاجتهاد الخلاق، لتقديم مقترحات عملية وقابلة

للتطبيق. ويظل طموحنا الوطني، الارتقاء من جهودية ناشئة، إلى جهودية متقدمة، ذات جوهر ديمقراطي

وتنموي.

وإذ نعرب لهذه اللجنة عن دعمنا، ومتابعتنا لأعمالها، نوجه الحكومة وكافة السلطات، للتعاون

معها، ومدتها بالوسائل اللازمة، للقيام بمهامها.

والله تعالى نسأل أن يوفقنا جميعا، لتحقيق ما نتوخاه

من جعل الجهوية الموسعة، عماد الصرح المؤسسي للدولة المغربية، التي نحرص على ترسيخها كدولة عصرية للقانون والمؤسسات، وللحكمة الجيدة. وذلك في تلاحم وثيق يبه صيانة حقوق الوطن في وحدته وحوزته وسيادته؛ وحقوق كل المغاربة، في المواطنة المسؤولة، والكرامة الموفورة، ضمن مغرب موحد ومتضام، آمن ومتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

وترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

الله ، مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد بالقصر الملكي بمراكش، مراسم تنصيب اللجنة

الاستشارية للجهوية.

وتتكون هذه اللجنة ، التي عهد جلالته الملك برئاستها للسيد عمر عزيمان من ٢٢

عضوا.

وستنطلق اللجنة باقتراح تصور عام للجهوية في استشارة لكل أبعادها واستحضار لدور المؤسسات

الدستورية المختصة في تفعيلها. وبهذه المناسبة أخذت لجلالة الملك صورة تذكارية مع أعضاء اللجنة

الاستشارية للجهوية

وتضم اللجنة الاستشارية للجهوية ٢٢ عضوا.

وفي توكيبتها هي كما يلي:

رئيس اللجنة عمر عزيمان : أستاذ جامعي وعضو أكاديمية المملكة ومسؤول كرسي

اليونيسكو للتعليم

والتكويين والبحث في مجال حقوق الإنسان، وزير العدل وحقوق

الإنسان سابقا، رئيس المجلس الاستشاري

لحقوق الإنسان سابقا؛ السفير الحالي المعتمد

لدى إسبانيا، عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان،

رئيس مندوب لمؤسسة الحسن

الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج.

الأعضاء (١٢)

-١

شخصية وطنية

السيد عبد اللطيف الجواهري : دراية كبرى في ميدان الحكامة وتبدير السياسات

العمومية، وزير المالية سابقا؛ مدير عام سابق للبنك المغربي للتجارة الخارجية

والصندوق المهني

المغربي للتقاعد، والي بنك المغرب حاليا.

II - الإدارة الترابية

السيد محمد غرايبي

: والي جهة فاس-بولمان؛ والي سابق في عدة جهات

(العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، سوس-ماسة-درعة،

وتطوان)، حامل سابق لشتوكة آيت

بأها؛ له تجربة واسعة في مجال الإدارة الترابية وخبرة قانونية

وسياسية.

السيد محمد صالح التامك : والي بالإدارة الترابية؛ والي سابق للداخلية؛ سفير

سابق.

III - الجانب السياسي والمؤسساتي

أ - القانونيون

السيد عبد اللطيف

منوني : دستوري بارز ورئيس سابق للجمعية المغربية للقانون

الدستوري؛ عضو سابق للمجلس الدستوري وهيأة

الإنصاف والمصالحة؛ عضو لجنة البندقية

(اللجنة الأوربية مه أجل إقرار الديمقراطية مع طريق القانون).

السيدة أمينة مسعودي : أستاذة القانون العام في كلية الحقوق الرباط-أكادال؛ لها

مؤلفات حول

الحكم الذاتي والجهوية؛ ناطقة باللغة الإسبانية.

السيد أحمد بوعشيق : خبير في العلوم الإدارية؛

أستاذ بكلية الحقوق بسلا، مدير

للمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، له العديد من المؤلفات

والأبحاث في

مجال الإدارة المحلية.

ب - عالم السياسة

السيد محمد بدوزي : أستاذ

العلوم السياسية (كلية الحقوق الرباط - أكادال)،

خبير وطني ودولي في السياسات العمومية والحكامة

التربوية؛ عضو سابق للجنة الخاصة

للتربية والتكوين ولهيئة الإنصاف والمصالحة؛ عضو حالي للمجلس

الاستشاري لحقوق

الإنسان.

IV - مؤرخ، وجغرافي وعالم اجتماع

أ- مؤرخ

السيد

إبراهيم بوطالب: أستاذ كرسي بكلية الآداب بالرباط (التاريخ المعاصر)

وقيدوم سابق لكلية الآداب

بالرباط؛ له عدة مؤلفات، بما فيها "تاريخ المغرب"؛

نائب برلماني سابق عن مدينة فاس (٧٧٩١-٣٨٩١)؛

رئيس جمعية المؤرخين المغاربة؛ رئيس

جمعية الترجمة والنشر لمعلمة (موسوعة) المغرب.

ب -

جغرافي

السيد عبد اللطيف بنشريفة : أستاذ جامعي للجغرافيا؛ رئيس جامعة مكناس سابقا؛

الوالي الحالي لجهة الغرب-شاردة-بني يحسه.

ج - عالم الاجتماع

السيد محمد

الشرقاوي : مدير أبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا؛ أستاذ

باحث بكلية الحقوق بالدار

البيضاء.

V - التنمية الجهوية

أ - الجانب الاقتصادي

السيد محمد زريولي : إطار

سامي بالمندوبية السامية للتخطيط؛ صاحب أطروحة حول

الجهوية.

ب - تدير السياسات العمومية

على الصعيد الوطني

السيد كريم منصورى : كاتب عام سابق للشؤون العامة؛ مدير عام لصندوق التجهيز

الجماعي.

ج - الفاعلون الاقتصاديون الجهويون:

السيد أحمد لوليتي : رئيس

كوباك تارودانت (تعاونية إنتاج الحوامض والبواكر

وحليب "جودة") / إنتاج العلف الحيواني وصنع أنواع

العصير. فاعل اقتصادي جهوي بجهة

سوس.

السيد عبد الرحيم شطبي : استيراد المعدات الفلاحية

والعلف الحيواني وتربية

المواشي وإنتاج اللحوم الحمراء؛ منعلش عقاري، رئيس جمعية منتجي اللحوم

الحمراء

والكفدرالية الفلاحية الجهوية لتادلة أزيلال.

السيد محمد مرابط : صيدلي؛ مساهم

أو صاحب العديد من الشركات : توزيع الأدوية

- النقل الحضري والطبي والسياحي - المعدات المعلوماتية -

التكويه في معهد المساعدين

الطبيية والسياحة؛ رئيس الاتحاد الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب

(الجهة

. الشرقية).

VI - المالية والجبايات

أ - المالية والأبنية والاستثمارات

السيد نور الدين عماري : رئيس المجلس الوطني للتجارة الخارجية؛ كاتب عام سابق

للمالية، مدير

عام سابق للجمارك، مدير عام سابق للبنك الشعبي.

ب- المجلس الأعلى للحسابات

زينب العدوي رئيسة المجلس الجهوي للحسابات بالرباط، ذات تلويع اقتصادي.

VII - التهيئة

التراية

السيد محمد صوافي : مدير سابق للمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، مدير سابق

للتهيئة

التراية.

VIII - مقاربات أخرى

أ - حكمة تراية

السيد سعيد إهراي: عميد،

أستاذ بكلية الحقوق الرباط - أكادال (العلاقات الدولية)

السيد عبد الحميد الوالي: أستاذ بكلية

الحقوق بالدار البيضاء، رئيس سابق لشعبة

العلوم السياسية له مؤلف: "الحكم الذاتي في الصحراء: تمهيد

للمغرب العربي للجهات".

ب - المواطنة والبعث الثقافي

السيدة أمينة لمريني وهابي

: مفتشة عام لقطاع التربية الوطنية، عضو في المجلس

الاستشاري لحقوق الإنسان، عضو سابق باللجنة الخاصة

للتربية والتكوين، رئيسة سابقة

للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، خبيرة وطنية ودولية في مجال حقوق

الإنسان.

وتوخت اللجنة الاستشارية للجهوية، التي ترأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفل تنصيبها

اليوم الأحد بمراكش، التأسيس للجهوية متقدمة ذات جوهر ديمقراطي وتوجه تنموي.

وسترفع هذه اللجنة، التي

يرأسها السيد عمر عزيزان وتضم ٢١ عضوا من بينهم ثلاث نساء، مشروع التصور العام الذي ستعمل على إعداده

إلى النظر السامي لصاحب الجلالة في نهاية شهر يونيو لسنة ٢٠١٢.

وتروى هذه اللجنة تكريس الحكامة

الترايبية الجيدة، باعتبارها تحولا نوعيا في أنماط الحكامة الترايبية، وتوجها حاسما لتطوير وتحديث هياكل

الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة، وانبثاقا لدينامية جديدة للإصلاح المؤسسي العميق، وتأكيدا

ديمقراطيا للخصوصية المغربية، وورش حاسما ومحكاً لإنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

وتتمثل مهمة هذه

اللجنة الاستشارية في وضع تصور عام لنموذج متفرد للجهوية المتقدمة، نموذج مغربي-مغربي نابع من

الخصوصيات الوطنية، ويشمل كافة جهات المملكة،

وفي صدارتها أقاليم الصحراء المغربية.

أما مقومات

النموذج المغربي للجهوية المتقدمة، فتنبني على ملكية عريقة ضامنة لوحدة الأمة، قريبة من انشغالات كافة

فئات الشعب، مجسدة لتلاحمها مع كل مكوناته، وعلى عمق تاريخي للامركزية في المغرب (مفهوم "الجماعة")،

يوافقه تقدم ومكتسبات كبرى في مجال الديمقراطية المحلية، وذلك ما يؤهل المملكة لإقامة جهوية متقدمة،

واقتراح مبادرة الحكم الذاتي. وبصفة عامة، الإقدام على كل أنماط الحكامة الترايبية،

في إطار الوحدة

الوطنية والترايبية للمملكة.

وتتمثل الأهداف العامة للجهوية في إيجاد جهات قائمة الذات، قابلة

للحياة والاستمرار، مرتكزة على تقسيم جهوي وفق معايير عقلانية وواقعية، وانبثاق مجالس ديمقراطية ذات

تمثيلية للنخب المؤهلة، تتوفر على الصلاحيات والموارد اللازمة لرفع تحدي التنمية الجهوية المندمجة.

وتشمل هذه الأهداف أيضا جعل جهة الصحراء المغربية في صدارة مناطق المملكة التي ستستفيد من الجهوية الموسعة، ذلك أن المغرب له يبقى مكتوف اليدين، أمام مناورات خصوم وحدته الترابية، بل سيمضي قدما، بإرادة وطنية سيادية، في تمكين أبناء وسكان أقاليمه الجنوبية من التمدد الواسع لشؤونهم المحلية. كما يؤكد تشبته بالمسلسل الأهمي الرامي إلى إيجاد حل سياسي واقعي وتوافقي، للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، على أساس المبادرة المقدّمة للحكم الذاتي، ذات الجدوة والمصدقية.

وترتكز الجهوية

المنشودة على وحدة الدولة والوطن والتراب، والالتزام بالتضام

الفعلي، من خلال إيجاد آليات ناجعة

تعكس التكامل والتلاحم بين المناطق، واعتماد التناسق والتوازن في توزيع الصلاحيات والإمكانات بين

مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات، على انتهاج اللاتمركز الواسع، في نطاق حكمة ترابية

ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.

تتلخص منهجية عمل هذه اللجنة في اعتماد المقاربة التشاركية

الإدماجية، والحرص على الإصغاء والتشاور الواسع مع الهيئات المعنية، والفاعلية المؤهليين، والائتباب

على التحليل المعمق للإشكاليات الحقيقية المطروحة، من خلال نهج مقاربة متجددة ومبتكرة، لتقديم مقترحات

عملية وقابلة للتنفيذ.

كما تسعى هذه المنهجية إلى إيجاد أجوبة مغربية خلاقة للقضايا المغربية الكبرى،

بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي، أو الاستنساخ الشكلي للتجارب الأجنبية، ومن ثم التأسيس لنموذج رائد

في الجهوية للدول النامية.

تتسم تركيبة اللجنة بكونها متجانسة ومركزة ومتوازنة، مع ضمان تمثيلية

نسائية مناسبة (٣٠ نساء)، حيث أسندت رئاستها لشخصية بارزة مشهود لها باللقاء والخبرة والتجرد

والالتزام بروح المسؤولية العالية، فيما تنوع مشارب وتكامل اختصاصات أعضائها الذين يتخلون بالغيرة

على المصلحة العامة، وإلمامهم بمختلف جوانب الجهوية والحكامة الترابية.

ففي ما يتعلق بالإدارة

الترابية، تضم اللجنة واليه يتوفران على خبرة واسعة، وخمسة أساتذة جامعيين في الحقوق، وخبير في

العلوم السياسية في ما يرتبط بالجانب السياسي والمؤسسي.

وفي الجانب الاجتماعي والاقتصادي تضم

اللجنة شخصية وطنية لها خبرة واسعة في الميدان الاقتصادي والمالي وخبراء في ميادين الاقتصاد

والمالية والجبايات، وتدير السياسات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي، بالإضافة إلى ثلاث فاعلية

في مجال التنمية الجهوية.

وفي ما يخص التخطيط الجهوي، تضم اللجنة عالم اجتماع ومؤرخ وجغرافي ومتخصص

في التهيئة الترابية إلى جانب شخصيات أخرى تختص في الحكامة الترابية والمواطنة والأبعاد

الثقافية.

ووصف رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية، السيد عمر عزيما، تنصيب صاحب الجلالة الملك محمد

السادس اليوم الأحد بالقصر الملكي بمراكش للجنة بأنه " لحظة تاريخية " .

وأضاف السيد عمر عزيما، في

تصريح صحفي، أن الأمر يتعلق بـ " ورش عظيم مع شأنه تعزيز المسلسل الديمقراطي في البلاد " ، مبرزا أن مع

شأن هذه المبادرة الملكية السامية " أن تعزز العلاقة بين الدولة والمواطنين، وتعطي دفعة جديدة

للتنمية".

وأشار إلى أن اللجنة " التي تتكون من عدد من الشخصيات ذات الاهتمام والانشغالات المختلفة

والمثابرة، والخبرات والتجارب المتميزة، ستشجع في عملها في أقرب وقت".

وأوضح السيد عزيزان في هذا

السياق أن اللجنة " التي ستشغل في إطار مقاربة ومنهجية تشاركية من أجل إشراك جميع الأطراف ، ستعمل

بكل جدية من أجل الاستماع والتشاور مع الجميع، لكي تبلور ، خلال الآجال المطلوبة، تصورا واضحا وقائما

على أسس ديمقراطية ، يمكنه من رسم معالم المستقبل ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإرساء

الجهوية المتقدمة".

ونصب جلالة الملك محمد السادس نصره الله "لجنة استشارية للجهوية"، مشددا على

أن ذلك يشكل انطلاقة ورش هيكلي كبير وتحويل نوعي في أنماط الحكامة الترابية. وأوضح جلالة الملك أن

الجهوية الموسعة المنشودة ليست مجرد إجراء تقني أو إداري بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة

والنهوض بالتنمية المندمجة وذلك من خلال إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته.

يشرف على هذه اللجنة

ذ.عمر عزيزان وزير العدل السابق تتكون هذه اللجنة، وهي تضم ٢٠ عضوا من مختلف الكفاءات من بينهم ثلاث

نساء. حيث ستعمل على إعداد تصور عام لنموذج متفرد للجهوية المتقدمة، كنموذج مغربي-مغربي نابع من

الخصوصيات الوطنية، ويشمل كافة جهات المملكة، وفي صدارتها أقاليم الصحراء المغربية، سيرصد على نظر

جلالته في نهاية شهر يونيو ٢٠١٢.

هذا وتتسم تركيبة اللجنة بكونها متجانسة ومركزة ومتوازنة، مع ضمان

تمثيلية نسائية مناسبة (٣٠ نساء). وهذه اللجنة تضم اللجنة والييه يتوفران على خبرة واسعة، وخمسة

أساتذة جامعيي في الحقوق، وخبير في العلوم السياسية في ما يرتبط بالجانب السياسي والمؤسسي.

بالإضافة إلى اختصاصييه في المجال الاجتماعي والاقتصادي و فاعليه في مجال التنمية الجهوية.

تروم هذه

اللجنة تكريس الحكامة الترابية الجيدة، باعتبارها تحولا نوعيا في أنماط الحكامة الترابية، وتوجها

حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة، وانبثاقا لدينامية جديدة للإصلاح

المؤسسي العميق، وتأكيدا ديمقراطيا للخصوصية المغربية، وورشنا حاسما ومكثرا لإنجاح الإصلاحات الهيكلية

الكبرى.

أما مقومات النموذج المغربي للجهوية المتقدمة، فتنبني على ملكية عريضة ضامنة لوحدة الأمة،

قريبة من انشغالات كافة فئات الشعب، مجسدة لتلاحمها مع كل مكوناته، وعلى عمق تاريخي للامركزية في

المغرب (مفهوم "الجماعة")، يوازيه تقدم ومكتسبات كبرى في مجال الديمقراطية المحلية، وذلك ما يؤهل

المملكة لإقامة جهوية متقدمة، واقتراح مبادرة الحكم الذاتي. وبصفة عامة، الإقدام على كل أنماط الحكامة

الترابية، في إطار الوحدة الوطنية والتمسك بالمملكة.

وتتمثل الأهداف العامة للجهوية في إيجاد جهات

قائمة الذات، قابلة للحياة والاستمرار، مرتكزة على تقسيم جهوي وفق معايير عقلانية وواقعية، وانبثاق

مجالس ديمقراطية ذات تمثيلية للنخب المؤهلة، تتوفر على الصلاحيات والموارد اللازمة لرفع تحدي التنمية

الجهوية المندمجة.

وتشمل هذه الأهداف أيضا جعل جهة الصحراء المغربية في صدارة مناطق المملكة التي

ستستفيد من الجهوية الموسعة، ذلك أن المغرب له يبقى مكتوف اليدين، أمام مناورات خصوم وحدته الترابية،

بل سيمضي قدما، بإرادة وطنية سيادية، في تمليك أبناء وسكان أقاليمه الجنوبية من التدبير الواسع

لشؤونهم المحلية. كما يؤكد تشبثه بالمسلسل الأهمي الرامي إلى إيجاد حل سياسي واقعي وتوافقي، للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، على أساس المبادرة المقدمة للحكم الذاتي، ذات الجدية والمصداقية.

وتدرك الجهوية المنشودة على وحدة الدولة والوطن والتراب، والالتزام بالتضام الفعلي، من خلال إيجاد آليات ناجعة تعكس التآمل والتلاحم بين المناطق، واعتماد التناسق والتوازن في توزيع الصلاحيات والإمكانات بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات، على انتهاج الأتمركز الواسع، في نطاق حكمة تربية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.

تتلخص منهجية عمل هذه اللجنة في اعتماد

المقاربة التشاركية الإدماجية، والحرص على الإصغاء والتشاور الواسع مع الهيئات المعنية، والفاعلية المؤهليه، والانتداب على التحليل المعمق للإشكاليات الحقيقية المطروحة، من خلال نهج مقارنة متجددة ومبتكرة، لتقديم مقترحات عملية وقابلة للتنفيذ.

كما تسعى هذه المنهجية إلى إيجاد أجوبة مغربية خلاقة

لل قضايا المغربية الكبرى، بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي، أو الاستنساخ الشكلي للتجارب الأجنبية، ومن ثم التأسيس لنموذج رائد في الجهوية للدول النامية.

وعقدت اللجنة الاستشارية للجهوية، التي نصبها صاحب

الجلالة الملك محمد السادس، أول اجتماع لها الخميس الماضي بالرباط برئاسة السيد عمر عزيمان.

وقال

السيد محمد مرابط عضو اللجنة التي تضم ٢١ عضوا إضافة الى رئيسها، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع إنه تم خلال هذا اللقاء تحليل وإبراز مضامين الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة تنصيب هذه

اللجنة، وكذا الأهداف التي يتوخاها جلالته مع اللجنة إضافة إلى استعراض منهجية عملها .

وكان السيد

عمر عزيمان قد صرح قبيل الاجتماع الذي عقد في جلسة مغلقة، بأن أعضاء اللجنة، سيستوقفون عند مضامينه الخطاب الملكي، وسينكبون على استخلاص الدروس من روح هذا الخطاب وفلسفته ومضمونه ومنهجيته، مضيفاً أن جدول أعمال الاجتماع يتضمنه أيضاً قضايا تنظيمية تتعلق بمنهجية العمل وإعداد برنامج أولي للجنة.

وكان

صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد ترأس، الأحد الماضي بالقصر الملكي بمراكش، مراسم تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية التي ستضطلع باقتراح تصور عام للجهوية في استئجار لكل أبعادها واستحضار لدور المؤسسات الدستورية المختصة في تفعيلها.

من جهة أخرى، أكدت لجنة التنسيق بين الأحزاب المكونة للقطب

الحدائي التقدمي (حزب التقدم والاشتراكية، جبهة القوى الديمقراطية، الحزب العمالي) أن الخطاب الملكي

السامي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية " محطة تاريخية فاصلة في مسلسل الامة كزية

بالبلاد".

وأضافت اللجنة، في بلاغ أصدرته عقب اجتماعها الأسبوعي أمس الأربعاء، والذي خصصته للوقوف

عند مستجدات الساحة السياسية الوطنية وتدارس آفاق العمل المشترك، أن الخطاب الملكي السامي بهذه

المناسبة يشكل كذلك " منعرجاً مهما نحو تعميق مسار البناء الديمقراطي وتعزيز مسلسل الحكامة المحلية

بالمملكة".

كما أكدت اللجنة على تلاقح هذا الورش الإصلاحية مع قنوات وتوجهات القطب المؤسساتية،

معتبرة أن "إنجاح المهام الاستراتيجية لهذا الورش الإصلاحية العام هي بمثابة محرك لإنجاح الإصلاحات

المؤسسية الكبرى للبلاد".

وأعربت اللجنة، في بلاغها الذي توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة

منه اليوم الخميس، عن انشغالات القطب الحداثي التقدمي بتهيء مساهماته لإثراء النقاشات التي فتحها هذا

الورش وكل الأوراش المواكبة والمتعلقة بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية والسياسية.

وأضاف البلاغ أن

لجنة التنسيق للقطب الحداثي التقدمي تدارست، خلال هذا الاجتماع، آفاق العمل المشترك للقطب، وتوقفت

عند برمجة أنشطة مستقبلية.

وفي نفس السياق، أكد المتحدث باسم الحزب الشعبي المعارض بلجنة الشؤون

الخارجية بمجلس النواب الإسباني، السيد غوستافو دي أريستيغي، أن الخطاب الملكي الذي أعله فيه صاحب

الجلالة الملك محمد السادس يوم الأحد الماضي عن خلق لجنة استشارية للجهوية " يعد أحد أهم خرائط الطريق

السياسية للمغرب خلال السنوات الأخيرة".

(وجدية. أخبار/آنفو)

وفي ما يلي تصريحات قادة عدد من الأحزاب السياسية حول مضامين الخطاب السامي

الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس مساء اليوم الأحد إلى الأمة والذي أعله فيه جلالاته عن تنصيب

اللجنة الاستشارية للجهوية:

السيد محمد الشيخ بيد الله، الأمية العام لحزب الأصالة والمعاصرة

:

" الخطاب الملكي يشكل نقطة انطلاق في مسار بناء مغرب الألفية الثالثة، التحدي الكبير هو أن نبني

نموذجاً مغربياً للجهوية، وأن نضمه إقلاع جميع الجهات المغربية وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة في كل منطقة على حدة".

" نتمنى أن يشكل نموذج الجهوية الموسعة في أقاليمنا الجنوبية بداية حسنة لمسار

الجهوية بالمغرب وأن تكون نموذجاً جيداً في ما يتعلق بالحكامة الجيدة. بشروعنا اليوم في هذا المسار،

سيتأكد لأعداء وحدتنا الترابية أن تفكيرنا كان جدياً وعميقاً في ما يتعلق بالسعي إلى الحد من هدر الجهود

المغاربة وبناء مغرب عربي موحد يتكون من خمس دول "

وأكد الأمين العام لحزب التقدم

والاشتراكية، ذ.اسماعيل العلوي، أن المغرب مقبل حالياً على دخول مرحلة جديدة بعد الإعلان عن عزيم

المملكة اعتماد جهوية موسعة وتعزيز اللامركزية.

المغرب مقبل على دخول مرحلة جديدة بعد الإعلان عن عزيم

المملكة اعتماد جهوية موسعة وتعزيز اللامركزية.

وقال ذ.العلوي، في محاضرة ألقاها اليوم الخميس

بالمعهد العالي للصحافة والاتصال بالدار البيضاء حول المشهد السياسي الراهن ومكانة اليسار من هذا

المشهد، أن هذه الخطوة تأتي ضمن سلسلة من الإصلاحات التي قام بها المغرب لتدعيم المسار الديمقراطي،

والتي اقتضت اتخاذ مجموعة من التدابير والقرارات وفي مقدمتها النهوض بالجهوية والدفء بها نحو مستويات

أرقى تمكنه من منح المؤسسات الجهوية صلاحيات موسعة.

وزهد إلى أن تعديل نظام الجهة ينسجم والمتغيرات

التي يعرفها المغرب خاصة تلك المتعلقة بملف الصحراء المغربية وإقدام المملكة على طرح مبادرة الحكم

الذاتي، مما جعل من الضروري بلورة نظام حكامه جهوية يتلاءم والتصوير الجديد لإدارة شؤون المواطنين

علاوة على أنه سينخلق توازنا بين مختلف الجهات في ما يتعلق بالصلاحيات المفوضة لها، ومنه الممكن جدا أن يجعل من المغرب نموذجا يحتذى به لدى دول الجوار.

كما أن تعزيز البناء الديمقراطي وتمكين المواطنين من

تدبير شؤونهم بأنفسهم، برأيي ذ. العلوي، نابع من رغبة قوية لدى المغرب في التغيير والإصلاح.

وفي ما

يتعلق بالمشهد السياسي والحزبي الراهق، دعا ذ. اسماحيل العلوي الأحزاب الوطنية إلى أن تكون أكثر وعيا

وأن تتخلي عن الصراعات السطحية التي تطبع الواقع السياسي الراهق وأن تهتم أكثر بالقضايا الكبرى

للمواطنين.

وفي سياق حديثه عن التقارب الحاصل بين مكونات اليسار المغربي، أبرز بهذا الخصوص أن هناك

مؤشرات إيجابية في ما يخص توحيد اليسار مضيفا أن أحزاب اليسار مدعوة إلى فتح نقاش حقيقي يساهم في تجاوز

حالة التشرذم الحالية وبلورة أرضية تلتقي حولها كل مكوناتها.

وذكر بحالة العزوف السياسي لدى شرائح

واسعة من المواطنين، معتبرا أن هذا العزوف فتح الباب أمام ممارسات مستترة بجوهر العملية الديمقراطية

وأثرت على أداء المجالس المنتخبة.

كما تناول ذ. العلوي الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية

على الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصادرات، مقدما في هذا الصدد جملة من المقترحات التي تقوم على النهوض

بالعالم القروي وتطوير القطاع الفلاحي وإدخال أنواع زراعية جديدة وتعبئة كل الطاقات المائية وتوسيع

رقعة الري والاستغلال العقلاني للثروات البحرية.

السيد عباس الفاسي، الأمين العام لحزب

الاستقلال :

" الأمر يتعلق بخطاب ملكي سامي، هام وتاريخي، اللجنة الاستشارية للجهوية ستسعى بلورة

تصور للجهوية يستجيب لتوجيهات جلالة الملك وتطلعات الشعب المغربي، ويسير في اتجاه تقوية اختصاصات

الجهات من خلال منحها موارد إضافية تمكنها من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

للمملكة. " مشروع الجهوية المتقدمة يأتي لتعزيز المسار الديمقراطي بالمغرب، خاصة وأنا نعيش اليوم

مرحلة التعبئة من أجل الديمقراطية والدفاع عن الوحدة الترابية " .

السيد مصطفى المنصوري، رئيس

التجمع الوطني للأحرار

" قرار جلالة الملك اليوم تاريخي ومعهم جدا وينم عن حكمة كبيرة، سنكون له

انعكاسات إيجابية على بلدنا، وسيعطي دفعة سياسية وتنموية كبيرة للمغرب تجعله نموذجا يحتذى به. "

" مع

إحداث اللجنة الاستشارية للجهوية، يكون المغرب قد قطع شوطا كبيرا نحو الأمام على درب التقدم والرخاء.

نحده على يقين بأن اللجنة، ومن خلال الفعاليات والطاقت التي تتكون منها، ستصل إلى بلورة مشروع رائد

للجهوية تراعي الخصوصيات المغربية. "

السيد عبد الواحد الراضي، الكاتب الأول لحزب الاتحاد

الاشتراكي للقوات الشعبية :

" الخطاب الملكي جاء في سياق خطاب عيد العرش الذي أعلن فيه جلالاته عن

فتح ورش الجهوية، والذي يعد من أهم الأوراش التي فتحت في البلاد، حيث من شأنه أن يساهم في تقوية

وتدعيم الديمقراطية واللامركزية وعدم التمركز، وسيزيد في مساهمة كل الطاقات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في التنمية والإنتاج وخلق الثروات, كما سيساهم في تحسيه الوضعية الاجتماعية للسكان".

"

هذا القرار إيجابي جدا سيقوي كذلك الديمقراطية التشاركية, مع جميع الجوانب السياسية والاقتصادية, ونتمنى أن تتمك اللجنة الاستشارية للجهوية مع بلورة مشروع جيد للجهوية المغربية, وأن يتم وضع هذا المشروع على السكة الصحيحة ضمن الأوراش الأخرى التي تشهدها المملكة".

السيد عبد الإله

بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

" خطاب جلالة الملك تضمنه ثلاثة إشارات قوية, أولها أن

الجهوية سنتقل مع المرحلة التجريبية إلى مرحلة حقيقية. ثانيها أن اللجنة ستتناول موضوع الجهوية بطريقة علمية في أفق التوصل إلى بلورة نموذج مناسب وملائم أكد للمغرب يراعي خصوصياته, المسألة الثالثة أن قضية الجهوية تعد أمرا طبيعيا بالنسبة للمغرب, لأن المغرب عرف عبر التاريخ شكلا أشكالا مع الجهوية "

" الجهوية هي الطريقة الأضمن لإحداث التنمية والمحافظة على التضامن وفي نفس الوقت تحقيق

النهضة المتوخاة, كما أن إحداث اللجنة الاستشارية للجهوية يعد رسالة إلى خصوص الوحدة الترابية بأننا له ننتظرهم, نحن في بلادنا, والجهوية ستعرف تطبيقها في الراجح بالمناطق الجنوبية وعندما سيكفون عن مشاغلهم يمكنهم حينئذ الالتحاق بالركب".

السيد التهامي الخياري الكاتب الوطني لجبهة القوى

الديمقراطية

" نعيش اليوم مرحلة جديدة في مجال ترسيخ البناء المؤسساتي للمملكة, ذلك أن خطاب جلالة

الملك اليوم يفتح آفاقا جديدة للتنمية".

"إنها مرحلة مهمة لا يمكن إلا أن تتكلم بالنجاح شأنها في

ذلك شأن جميع المبادرات الملكية".

"إحداث اللجنة في هذه المرحلة يعد رسالة بالنسبة لإخواننا في

الأقاليم الجنوبية، على أنه في انتظار التوصل إلى حل نهائي بخصوص قضية الصحراء المغربية، سيكون

بإمكانهم المساهمة إلى جانب إخوانهم في باقي المناطق في بناء جهودية متقدمة".

السيد محمود

عرشان الأمير العام للحركة الديمقراطية الاجتماعية

"المبادرة الملكية اليوم بتنصيب اللجنة

الاستشارية للجهوية، تذكرنا بمبادرة إعلان المسيرة الخضراء سنة ٥٧٩١. إنها خطوة جديدة على درب الدفاع

عنه الوحدة الترابية للمملكة. "نطالب جميع الفرقاء السياسيين وجميع مكونات المجتمع المدني بمواكبة هذه

العملية، والتجاوب مع اللجنة وتقديم مقترحاتهم، للمساهمة في هذا العمل الجبار الذي سيمكّن المغرب من

انطلاقة جديدة وقوية نحو المستقبل".

السيد أحمد العلمي الأمير العام لحزب البيئة

والتنمية المستدامة

"إنه يوم تاريخي بالنسبة للمغرب، ولمساره التنموي والديمقراطي، اللجنة

الاستشارية للجهوية ستتكلف بإنجاز تصور حول الجهوية، وسيكون هذا العمل في إطار المسلسل الديمقراطي

للمملكة، وسيفتح هذا المسار آفاقا واحدة نحو المستقبل".

"إنه ورش جديد يضاف إلى سلسلة الأوراش

الكبيرة والمعهمة التي أطلقها جلالة الملك, ونعتقد أن التصور الجديد للجهوية بالمغرب سيشكل عاملا إضافيا في ضمان استقرار المملكة".

تمديد الأجل المحدد لإنهاء أشغال اللجنة الاستشارية للجهوية

ذكر بلاغ للديوان الملكي، البارحة الخميس، أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله،

استجاب لمطلب اللجنة الاستشارية للجهوية، وقرر جلالاته تمديد الأجل المحدد لإنهاء أشغالها إلى متم

السنة الجارية.

وفي ما يلي نص هذا البلاغ :

" رفع السيد عمر عزيزان، رئيس اللجنة الاستشارية

للجهوية، مذكرة إلى العلم السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ضمنها تقديرا مرحليا

حول ما تم تحقيقه من تقدم، في نهوضها بالمهام الموكولة لها، وذلك بعد مرور سبعة أسابيع على انطلاق

أشغالها.

وقد ضمنه السيد عزيزان هذه المذكرة مرفوعا إلى النظر المولوي السيد، باسمه ونيابة عنه

كافة أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية، يرجو فيه تمديد الأجل المحدد لتقديم خلاصات أعمالها وتصورها

العام، وذلك اعتبارا لتنوع ودقة القضايا المطروحة، وترابط المواضيع، وأهمية الرهانات التي تنطوي

عليها.

كما أكد في هذا المطلب أنه، بفضل العناية الملكية السابعة، ستمتلك اللجنة الاستشارية

للجهوية، فضلا عن الحفاظ على وتيرة حثيثة للعمل، من مواصلة أعمالها بشكل معمق وبرنامجها بما يلزم من

الأناة والرصانة، وبالتالي الارتقاء إلى مستوى المعهمة التي أناطها بها جلالة الملك وخارطة الطريق التي

سطرها لها، حفظه الله، لتظل أهلا للثقة المولوية الغالية.

وقد تفضل جلالة الملك بالاستجابة لملتمة

اللجنة الاستشارية للجهوية، وقرر أعزّه الله، تمديد الأجل المحدد لإنهاء أشغالها إلى متم السنة

الجارية.

ويجسد هذا القرار المولوي السامي ما يوليه جلالاته من عناية فائقة لإنجاز هذا المشروع

الهيكلية الهام على الوجه الأمثل باعتباره منعطفًا حاسمًا في نمط الحكامة الترابية بالمغرب وتنميته

الجهوية.

وقد جرد جلالاته ثقته المولوية لرئيس اللجنة وأعضائها الموقرين داعيًا لهم بالتوفيق في مهمتهم

التمثلة في بلورة تصور عام لنموذج مغربي - مغربي للجهوية المتقدمة نابع من خصوصيات المملكة".

وعبر

بهذا الخصوص السيد عمر عزيزان، رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية، عن امتنانه واحترازه أعضاء اللجنة بقبول

صاحب الجلالة

السيد عمر عزيزان يعبر عن امتنانه واحترازه بقبول جلالة الملك ملتمة تمديد الأجل المحدد

لإنهاء أشغال اللجنة الاستشارية للجهوية

وقال السيد عزيزان، في تصريح للقناة الأولى بثته في نشرتها

المسائية اليوم الخميس، "أنا سعيد جدًا، وأعضاء اللجنة سعداء بكون جلالة الملك استجاب لهذا الطلب ومدد

أجل اللجنة إلى نهاية السنة"، مبرزا أن ذلك يشكل "قيمة مضافة جد مهمة" لعمل اللجنة.

وأضاف أن

اللجنة، وبعد تمديد آجال عملها، ستتمك من تعميق التفكير ودراسة المواضيع المطروحة أمامها بكل تمعن.

من

جهة أخرى، أكد السيد عزيمان أن " اللجنة استمعت لحد الآن إلى جميع القطاعات الحكومية المعنية بموضوع
اللامركزية واللامركزية " .

كما استمعت اللجنة أيضا يضيف السيد عزيمان " إلى كل الأحزاب السياسية

الممثلة في البرلمان، بالإضافة إلى أن اللجنة تدرس المذكرات التي أرسلتها الأحزاب غير الممثلة بالمؤسسة
التشريعية " .

وتشتغل اللجنة في إطار مجموعات عمل تنكب على محاور تهم الجهوية والديمقراطية، والجهوية

والتنمية، والجهوية وتحديث أجهزة الدولة، والجهوية والحكامة الجيدة، بالإضافة إلى التفكير في التقطيع

التدريبي.